المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
عمادة البحث العلمي

مركز بحوث كلية العلوم الإدارية

(١٨)

توافق مخرجات بكالوريوس الإدارة العامة مع احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية

إعداد

د. سالم بن سعيد القحطاني
أستاذ الإدارة العامة المشارك

د. معدي بن محمد آل مذهب
أستاذ الإدارة العامة المشارك

قسم الإدارة العامة
كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود
ص . ب ٢٤٥٩ ت: ٤٦٧٤٠٤٤

توافق مخرجات بكالوريوس الإدارة العامة
مع احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية

دراسة ميدانية على جامعة الملك سعود

الملخص

تتناول هذه الدراسة البحث عن مدى توافق مخرجات قسم الإدارة العامة بكلية العلوم الإدارية – جامعة الملك سعود مع متطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، في ظل ما توصلت إليه كثير من الدراسات التي بينت أن هناك عدم توافق بين مخرجات التعليم العالي النظري ومتطلبات سوق العمل. وقد تمت هذه الدراسة على جانب من التعليم الإداري الذي انتشر في المملكة العربية السعودية استجابة لمتطلبات التنمية في البلاد، وهو بكالوريوس الإدارة العامة. وركزت هذه الدراسة – تحديداً – على بحث واحدة من أهم القضايا وهي التأكد من مدى توافق مخرجات بكالوريوس الإدارة العامة مع متطلبات سوق العمل في المملكة، انطلاقاً من الهدف الحالي لقسم الإدارة العامة، والهدف من استمرار وجوده، وكذلك الفرص الوظيفية المتاحة لخريجيه في سوق العمل المستهدف، ومدى الحاجة إليهم، ومستوى ونوعية المهارات التي يمتلكونها ومدى توافقها مع حاجة السوق، ومقارنة ذلك بالمهارات المطلوبة فيهم.

وقد استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي حيث تم استخدام الأسلوب الوثائقي لتحليل البيانات والمعلومات الثانوية المتوفرة حول الموضوع، ولاستعراض الدراسات السابقة، وكذا الأسلوب الميداني لجمع البيانات الأولية حول عدد من الجوانب المتعلقة بالموضوع من خلال آراء مديري القطاع

العام وخريجي بكالوريوس الإدارة العامة العاملين لديهم، وكذلك آراء مديري شؤون الموظفين بالأجهزة الحكومية المركزية التي توظف خريجي بكالوريوس الإدارة العامة، وآراء أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالقسم. وقد بلغ عدد المشاركين من مديري القطاع العام (٤٢) مديراً يمثلون ٤٢ جهازاً حكومياً، وعدد الخريجين العاملين حالياً بتلك الاجهزة (٧٣) موظفاً، بينما كان عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين من القسم في الدراسة (١٢) عضواً، وكان عدد الطلاب المشاركين من المستويين السابع والثامن (١١٢) طالباً، وعدد مديري شؤون الموظفين من الأجهزة الحكومية المركزية بالرياض (١٦٩) مديراً.

وقد اتضح من الدراسة أن تعليم الإدارة قد حقق انتشاراً كبيراً في المملكة، وأن قسم الإدارة العامة بكلية العلوم الإدارية- جامعة الملك سعود لم يغير هدفه لبرنامج بكالوريوس الإدارة العامة منذ أُنشئ، حيث كان ذلك استجابة لفلسفة تخطيط وتنمية القوى العاملة من خلال العمل على تخريج كفاءات مؤهلة للعمل في الوزارات والمؤسسات الحكومية التي كان يتزايد عددها بشكل كبير. وتبين أن هذا الهدف قد استمرعلى ما هو عليه بالنسبة لهذا القسم وذلك بافتراض أن تلك الحاجة مازالت قائمة، وأن الوظائف الحكومية تنتظر خريجي هذا القسم، وبافتراض أن طالب قسم الإدارة العامة سيحصل على الوظيفة بمجرد تخرجه. وأكدت الدراسة صحة الافتراض الذي بني على اساس الدراسات السابقة، والذي يرى بأن هناك عدم اتفاق بين مخرجات بكالوريوس الإدارة العامة ومتطلبات سوق العمل بالمملكة. وقد تبين من النتائج ان هذا القسم يفتقد إلى الاستراتيجية المناسبة، والرسالة الواضحة، كما أنه بحاجة إلى إعادة صياغة منهجيته بشكلٍ يتفق مع متطلبات سوق العمل، وذلك بالتركيز على المواد التي يستفيد منها طلاب القسم

بشكل أكبر والتي تتفق مع متطلبات سوق العمل وخاصة مواد الموارد البشرية، والتنظيم والسلوك الإداري ونظرياته، و اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي.

وقد أوصت الدراسة بعدد كبير من التوصيات حول ضرورة التعامل بجدية مع أسباب عدم مواءمة مخرجات قسم الإدارة العامة مع متطلبات سوق العمل، وهي دون ترتيب كما يلي: عدم وجود استراتيجية ورسالة واضحة للقسم تتفق مع متطلبات العصر، وعدم مواكبة منهجية القسم لاحتياجات سوق العمل، وعدم توفر وسائل الإيضاح والشرح المناسبة، وعدم اهتمام أعضاء هيئة التدريس، وعدم تواجدهم بمكاتبهم أثناء الساعات المكتبية، وعدم جدية الطلاب، وعدم توفر الكتب والمراجع المناسبة. كما أوصت بضرورة تبني المقترحات التي تحقق مواءمة أكبر بين خريجي القسم ومتطلبات سوق العمل، وهذه المقترحات هي: إعادة التفكير في هدف القسم، ووضع الإستراتيجيات والرسالة المناسبة لإعادة صياغة منهجية القسم بشكل دوري كأولوية أولى مع التركيز في المنهجية على التطبيق العملي، والتدريب التعاوني أكثر من التدريس النظري، ويلي ذلك تكثيف تعليم اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي. و أوصت أيضاً بضرورة التنسيق مع القطاعات الموظِّفة لخريجي القسم لمعرفة متطلبات التوظيف الواجب توفرها في خريجي القسم، وكذلك لتحديد فرص العمل المتاحة لهم مستقبلاً.